وهي تختلف الاداء ان صلاة مجزية اذا لم يغتسل فلا يكن الغسل من شرط صحتها دل انه استحباب
كالاغتسال للعيد والاحرام الذي يقع الاغتسال فيه متقدما لسببه ولو كان واجبا لكان متاخرا عن
سببه كالاغتسال للجنابة والحيض والنفاس انتهى وبوافقه كلام ابن عبد البر فانه قال الاجماع انه
اوجب غسل الجمعة الا اهل الظاهر ومع ذلك يجيزون صلاة الجمعة دون الغسل لها انتهى وانما
صد اهل الظاهر عن القول بشرطيته انهم يرون ان اليوم فيقع عندهم فعلها بعد صلاة الجمعة وذلك
يول بها صحة الجمعة بدونه والله اعلم تنبيه قال ابو بكر بن العربي قال ملك انا اخرج من عمان
الى المسجد للغسل لضيق الوقت وانا اقول انما ذلك لانه قد تلبس بالعبادة بشرطها فلا يجزيه كما
لا فضل من ذلك كما لو تيمم لعدم الماء ثم رآه في اثناء الصلاة ولو لم يكن كذلك لخرج واغتسل
قال ابن العربي وانى كانت انتهى قال العراقي كلا الامرين ضعيف واما عدم تكليفه الخروج للاغتسال
لانه مستحب وقد ضاق الوقت فضيق الوقت جزء علة ليس علة كاملة كما تقدم بل هو مكلف بالخروج فانه
لو كان واجبا لفعله وان ضاق الوقت ولا سيما ان قيل انه شرط وكيف يقال انه تلبس
بالعبادة مع كونه لم يشرع في الصلاة بعد والله اعلم ثم قال المصنف ومما روى عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم انه قال من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل
افضل اخرجه احمد وابن ابي شيبة والدارمي وابو داود والترمذي وحسنه والنسائي
وابو يعلى وابن جرير في تهذيبه وابن خزيمة وصححه والطحاوي والبيهقي وابن الجارود
والطبراني في الكبير والضياء في المختارة كلهم من طريق الحسن عن سمرة بن جندب قال في الامام
من تحمل رواية الحسن عن سمرة على الاتصال يصحح هذا الحديث قال ابن القطان ابن مجرم وهو مذهب
ابن المديني وقيل لم يسمع من الحديث العقيقة انتهى قلت وسمع منه حديث السكتة
في الصلاة كما تقدم واخرج ابن ماجه والطبراني في الاوسط والدارقطني في الافراد والبيهقي في
المعرفة والضياء عن انس واخرجه عبد بن حميد والطحاوي عن جابر واما معنى الحديث
فقال الزمخشري الباء في قوله فبها متعلقة بفعل مضمر اي فبهذه الخصلة او الفعلة تناولوا
الفضل والخصلة هي الوضوء وقوله ونعمت اي نعمت الخصلة هي فحذف المخصوص
بالمدح وقيل اي فبالرخصة اخذ ونعمت السنة التي تترك وفي الخبر انحراف عن
مراعاة حق اللفظ في الضمير الثاني يرجع الى غير ما يرجع اليه الضمير الاول وقال غيره

معه كلام يطلق للتجويز والتحسين اي فاعلا بتلك الخصلة او الفعلة المحصلة
للواجب ونعمت الخصلة هي او الحالة فبالرخصة اخذ اي بما جوزته من الاقتصار
على الوضوء ونعمت الخصلة هي لان الوضوء تطهير للبدن اذ البدن باعتبار ما يخرج منه
من الحدث غير متجزي فكان الواجب غسل جميعه غير ان الحدث الخفيف لما كثر وقوعه كان
في ايجاب غسل كل مرة حرج فاكتفى الشارع بغسل الاعضاء التي هي الطرق لتسييل العباد
وجعل طهارة لكل البدن وقوله فالغسل افضل اي افضل من الاقتصار على الوضوء
لانه اكمل واشمل فالحديث فيه دلالة على ندب الغسل لا ايجابه فصل
في بيان فوائد احاديث الباب المذكورة الاول قولهم من اتى الجمعة الاتيان هو المجيء
مرادفان وفي الصحيح من جاء منكم واذا جاء احدكم وعند البخاري اذا راح احدكم
ولكن الرواح قد يتحقق بالسير في وقت الزوال وسياتي الكلام عليه ولنظام اذا اراد احدكم
ان ياتي الجمعة والمعنى اذا اراد الاتيان او المجيء دل عليه لنظام فما فائدة
الروايات وهو يرد على اهل الظاهر قولهم انه يصح الاغتسال في جميع النهار ولو قبل
الفجر وقال ابن حزم واما قوله صلى الله عليه وسلم اذا راح احدكم فظاهر هذا اللفظ
ان الغسل بعد الرواح كما قال تعالى فاذا اطهرن فاتوهن فاتوا الصلاة اذا صح الرواح كما قال
تعالى اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن او قبل الرواح كما قال صلى الله عليه وسلم اذا اتانا جئتم الرسول
فقد سوا بين يديه بخواكم صدقة وكل ذلك ممكن قال العراقي لو لا رواية اذا اراد لكان
ظاهر الحديث ان الاغتسال بعده كما في قوله تعالى فاذا اطهرن لكن تلك الرواية صرحت
بكونه قبله الثانية ذكر المجيء والاتيان في الروايات المتقدمة للغالب والا
فالحكم شامل لمن راح ومن صوبتم به الثالثة في قوله حينئذ خلاف بين اهل العلم
الحادية قوله من شهد الجمعة فقد تم ان ابن حبان والبيهقي رويا بلفظ من اتى فيحتمل
ان يحمل الشهود بمعنى الاتيان والمجيء او هو بمعنى الحضور على اصله وسياتي ما يتعلق به
الثانية عشرة قوله فليغتسل اظهر في ايجاب الغسل من حديث قصة عثمان لان
هذه الصيغة في الوجوب بخلاف قولهم في قصة عثمان كان يامر بالغسل فانه
يحتمل الوجوب والاستحباب كما هو مقرر في الاصول الخامسة تعلق

Copyright © Bangalore University